الأنباء
الاثنين 18 يناير 2016

إعداد: بداح العنزي b.alenezi@alanba.com.kw

الشعلة: نزع ملكية 458 وحدة سكنية في مجمع الصوابر حتى الآن

مليونا دينار لنزع ملكية عقارات في الصوابر والعقيلة والشرق

أعلنت إدارة نزع الملكية في وزارة المالية إقرار المنفعة العامة لثلاث وحدات سكنية في مجمع الصوابر وعقارين بمنطقتي العقيلة والشرق، مشيرة إلى أن القيمة التقديرية للعقارات المنزوعة ملكيتها بلغت نحو 2,19 مليون دينار كويتي.

وقال مدير الإدارة فهد الشعلة في تصريح صحافي أمس إن لجنة نزع الملكية برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح عقدت اجتماعها الأول صباح أمس، موضحا أن المعاملات ستعرض على لجنة التثمين بعد النشر بالجريدة الرسمية لوضع التقدير الفعلي للاستملاك حسب الاسعار السائدة في تاريخ النشر.

فهد الشعلة

وأضاف الشعلة أن عدد الوحدات السكنية التي تم نزع ملكيتها بمجمع الصوابر حتى تاريخه بلغت 458 وحدة، لافتا إلى أن باقي الوحدات وعددها ثمانية ستعرض على لجنة نزع الملكية بعد إصدار الوثائق الشرعية من ادارة التسجيل العقاري في وزارة العدل.

ودعا أصحاب العقارات المنزوعة ملكيتها إلى مراجعة الإدارة مصطحبين معهم أصل وثائق التملك لاستكمال إجراءات نزع الملكية تمهيدا لنقل ملكية العقارات إلى الدولة، مبينا أنه بإمكان المعترض على الملكية التقدم الى إدارة نزع الملكية لإثبات حقه خلال شهر واحد من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم).

يذكر أن إدارة نزع الملكية تهدف بشكل رئيسي إلى نزع ملكية العقارات والأراضي والاستيلاء عليها مؤقتا للمنفعة العامة بناء على قرارات صادرة عن مجلس الوزراء والمجلس البلدي وتحديد المخصصات المالية للتعويضات المقررة.

رفع 10 سيارات مهملة في الأحمدي

نفذت مراقبة إشغالات الطرق التابعة لإدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق بفرع بلدية محافظة الأحمدي حملة ميدانية بمنطقة الفحيحيل الصناعية، أسفرت عن رفع 10 سيارات مهملة ووضع 13 ملصقا على سيارات مهملة.

وتأتي هذه الحملة في إطار الجدول الزمني الذي أعدته إدارة العلاقات العامة بالتعاون مع إدارات النظافة العامة وإشغالات الطرق بأفرع البلدية بالمحافظات للتصدي لمخالفات النظافة واستغلال الساحات لعرض السيارات للبيع أو السيارات المهملة والسكراب أو استغلال أصحاب الأنشطة التجارية للارتدادات والساحات والمساحات أمام محلاتهم والتي من شأنها تشويه المنظر العام وعرقلة الطريق، وذلك بتفعيل لائحة إشغالات الطرق.

وفي هذا السياق، أوضحت إدارة العلاقات العامة أن الحملة تأتي في إطار تطبيق القانون والتأكد من مدى الالتزام باللوائح والنظم، حيث ترأس الحملة مراقب النظافة العامة بفرع بلدية محافظة الأحمدي وشارك فيها كل من مشرف مركز نظافة الفحيحيل نايف العويهان والمفتشين أحمد العازمي وجمل الفيلكاوي وحمد العازمي وعبد العزيز البخيت ومن إدارة العلاقات العامة محمد القلاف، والتي أسفرت عن رفع 10 سيارات ورفع حمولة نسافين من السكراب إلى جانب وضع 13 ملصقا على سيارات مهملة.

آليات البلدية خلال الحملة

البغيلي: ضرورة زيادة عدد المصانع ومنع الاحتكار ومراقبة الأسعار

شدد عضو المجلس البلدي أحمد البغيلي على ضرورة حماية الصناعات الوطنية ودعم الاقتصاد الوطني من خلال هذه الصناعات وذلك من اجل مستقبل الدولة بعد أن شاهدنا مدى تأثير انخفاض النفط على وضعنا الاقتصادي.

وقال البغيلي: لقد حذرنا مرارا من الاعتماد على مصدر واحد للدخل وطالبنا الحكومة بالتحرك نحو تنمية حقيقية للدولة الا ان الوضع يزداد سوءا بسبب إدارة عاجزة عن الإصلاح الحقيقي، موضحا أن مستقبل الكويت اصبح مرهونا ببرميل النفط وهو مستقبل غير مبشر؛ لأنه يصعد وينخفض مع الأسعار مشيرا إلى أن امكانات الدولة المادية مازلت قوية ومتينة ويجب التحرك الآن من خلالها لإعادة تصحيح الأوضاع الاقتصادية.

وأكد على انه يجب على الحكومة أن تضع خطة طويلة الأجل من اجل أن يكون اعتمادنا على النفط لا يتعدى 30٪ وذلك بتدشين نظام اقتصادي قوي يعتمد على الصناعة في المقام الأول، مشيرا إلى أن كل ما هو موجود في السوق الكويتي مستورد من الخارج حتى رغم وجود قرار رقم 6 لعام 1987 والقرارات المعدلة له بحماية ودعم الصناعات والمنتجات الوطنية، لكننا نعتمد على السلع الأجنبية واستبعاد المنتجات الوطنية حتى في مناقصات المشاريع العامة.

واستغرب البغيلي من الإجراءات الحكومية التي ترى في تصحيح الوضع الاقتصادي وقف الدعم عن المواطنين وفرض الاتاوات على الوافدين دون أن تقدم مشروعا حقيقيا يلتف حوله الجميع لبناء دولة نموذجية قوية كباقي الدول مؤكدا أن الاجراءات الحكومية هي اجراءات يتبعها العاجز عن تقديم الحلول وسوف تدخلنا في نفق مظلم حيث ستبدأ بوقف الدعم ثم مع استمرار العجز تتحول لفرض الضرائب ثم زيادة الرسوم ثم رواتب الموظفين.

وطالب بتشجيع المنتج الكويتي وزيادة الدعم المقدم له مع قيام الدولة بوضع خطة استراتيجية للصناعة الوطنية وزيادة عدد المصانع ومراقبة المستثمرين لإقامة مشاريعهم الصناعية مع فرض رقابة صارمة على المستوردين ومنع دخول اى منتج يوجد له بديل كويتي مع تطبيق قانون منع الاحتكار ومراقبة الأسعار، مبينا اننا وقعنا بالفعل في خلل اقتصادي كبير جراء الاعتماد على المنتجات المستوردة في ظل وجود منتجات صناعية محلية بمواصفات عالية الجودة وتلبي احتياجات البيئة المحلية.

أحمد البغيلي

دليل الأحباء